١

العمل مع القضاة والمحامين للقضاء على العنف ضد النساء

كتيّبات عن المدافعة في سياق إشراك الرجال في جهود القضاء على العنف ضد النساء

العمل مع القضاة والمحامين للقضاء على العنف ضد النساء

كتيّبات عن المدافعة في سياق إشراك الرجال في جهود القضاء على العنف ضد النساء

لمحة عن منظمة أسودا لمناهضة العنف ضد النساء

تأسست عام ٢٠٠٠ في السليمانية في إقليم كردستان. تكرّس منظمة «أسودا» جهودها لمناهضة العنف ضد النساء، وتعزيز أوضاع ومكانة النساء وتدعيم قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال تعزيز مشاركة النساء. تتميز منظمة «أسودا» بصلاتها القوية مع المجتمعات المحلية وإنخراطها في جهود الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف وإنتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن جهودها في رفع الوعي من خلال إستخدام وسائل الإعلام والأنشطة القاعدية وإعداد الأبحاث ذات التوجه السياساتي.

لمحة عن مؤسسة أبعاد-مركز الموارد للمساواة بين الجنسين:

أبعاد هي مؤسسة مدنية، غير طائفية وغير ربحية تهدف إلى إحقاق مساواة النوع الاجتماعي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تسعى أبعاد إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وتفعيل مشاركة النساء من خلال تطوير السياسات، والإصلاح القانوني، وإدماج مفهوم النوع الإجتماعي، وتعزيز إشراك الرجال في هذه العملية، وإلغاء التمييز وتمكين النساء وتعزيز قدراتهن للمشاركة بفعالية في مجتمعاتهن. كما تسعى أبعاد إلى التعاون ودعم منظمات المجتمع المدني المعنيّة ببرامج المساواة بين الجنسين وحملات المناصرة.

لمحة عن منظمة أوكسفام – بريطانيا

أوكسفام -بريطانيا هي منظمة بريطانية إنسانية غير حكومية لا تبغى الربح، مرخّصة في لبنان بتاريخ ١٠-٦-١٩٩٣ بموجب المرسوم الجمهوري رقم ٣٥٧٨. تسعى برامج أوكسفام إلى معالجة الأسباب الهيكلية للفقر والظلم في البلدان التي تستهدفها، وذلك عبر العمل مع المنظمات المحلية وتعزيز فعاليتها. تهدف منظمة أوكسفام إلى مساعدة الناس بصورة مباشرة، كما وتساعد في تطوير الهياكل التنظيمية التي يستفيد منها بطريقة مباشرة الأشخاص الذين يعانون من الفقر والظلم.

تركّز برامج أوكسفام على ثلاث محاور رئيسية:

أولاً: التنمية، والتي تحاول من خلالها دحر الفقر في المجتمعات والقضاء عليه عبر توفير حلول مستدامة طويلة الأمد، اعتماداً على احتياجات الفئات المستهدفة.

ثانياً: العمل الإنساني، وذلك عبر تقديم المساعدة الفورية للمتضررين من الصراعات والكوارث الطبيعية، وخاصة في مجال المياه والصرف الصحي، مع العلم أن هذا التدخل الإنساني غالباً ما ينتج عنه برامج تنموية طويلة الأمد.

ثالثاً: المناصرة، الحشد، والحملات الشعبية، وذلك في محاولة للتأثير في القرارات السياسية للتخفيف من أسباب النزاع على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

لقد تم إعداد هذه الكتيبات بدعم من الاتحاد الاوروبي وبدعم تقني من منظمة أوكسفام. إن الآراء الواردة في هذه الكتيبات تعبر عن رأي كاتبها ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تعكس وجهات نظر الإتحاد الاوروبي ومنظمة أوكسفام.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة أسودا ومنظمة أوكسفام ومؤسسة أبعاد
تحت رخص المشاع الإبداعي ٢٠١٣

منظمة أسودا لمناهضة العنف ضد النساء

٥٧ حكاري ١١٣، باختياري، السليمانية، كردستان، العراق

هاتف: ٣١٤٩ ٣١٨ ٥٣ ٩٦٤+

فاكس: ٠٦٠٠ ٣١٩ ٥٣ ٩٦٤+

موقع إلكتروني: www.asuda.org

أبعاد- مركز الموارد للمساواة بين الجنسين

فرن الشباك، شارع بستاني، بناية نجار، الطابق الأرضي

صندوق البريد: ٠٤٨/٥٠ بيروت - لبنان

هاتف / فاكس: ٢٠ ٢٨٣٨ ١ ٩٦١+ ٢١ ٢٨٣٨ ١ ٩٦١+ الخليوي (المكتب): ٢٠ ٢٨٣٨ ٧٠ ٩٦١+

البريد الإلكتروني: abaad@abaadmena.org

الموقع الإلكتروني: www.abaadmena.org

صفحة الفيسبوك: www.facebook.com/abaadmena

قناة YouTube: www.youtube.com/user/ABAADMENA

منظمة أوكسفام بريطانيا

رأس بيروت، شارع كاراكاس بناية يعقوبيان، مبنى ب، الطابق السابع، بيروت، لبنان

هاتف: ٩٢٦ ٧٤٤ ١ ٩٦١+

إعداد: السيد ثائر غندور

شكرخاص لكل من ساهم في مراجعة هذه الكتيبات:

الكولونيل إيلي الأسمر، سماحة الشيخ عبد الحليم شرارة، الأستاذ إيلي الحلو، الدكتور سامي جلال

الأستاذة دانيال الحويك، السيد ميلكار خوري، الآنسة غيدا عناني، السيدة رولا المصري

تصميم الكتيبات: فادي خوري Limelight Productions

عن هذه الكتيّبات

تقوم منظمة أوكسفام بريطانيا بتمويل من الإتحاد الأوروبي بإعداد أربعة كتيّبات عن المدافعة ضمن مشروع «العمل مع الرجال والفتيان للقضاء على العنف ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط». تهدف هذه الكتيّبات إلى تزويد العاملين والعاملات في مجال حقوق الإنسان عموماً ومجال حقوق النساء بشكل خاص بأداة من شأنها المساهمة في تعميق الفهم حول كيفية التأثير بصناع القرار من أجل العمل بشكل حثيث من أجل تحسين أوضاع النساء.

في المجتمع العراقي، كما في مختلف بلدان المنطقة العربية، تسيطر الثقافة الذكورية والتي تشكّل المحرّك الأقوى وربما الأوحد في تنظيم العلاقات الإجتماعية ونظم الحياة ومعاييرها، بما في ذلك أدوار الرجال والنساء، فإن المؤسسات الإجتماعية من مثل القانون، والعادات، والتقاليد ومدونات السلوك المجتمعية – الإجتماعية من شأنها أن تحدد أوضاع النساء والرجال، كما تحدد أدوار الرجال والنساء الإنتاجية والإجتماعية، كما تفعل الثقافة والنظام الطائفي والدين والسياسة.

في إقليم كردستان ومناطقه الريفيّة بشكل خاص، لا تزال مشكلة العنف ضد النساء مشكلة منتشرة بصورة كبيرة وباتت تؤثر على عدد لا يستهان به من النساء والفتيات، حيث بتن يتعرّضن لأنواع عدة من العنف بما فيها الإغتصاب والإساءة الجنسية، والعنف المنزلي جرائم الشرف والختان خصوصا وان القانون الكردستاني يخضع للدستور العراقي الذي يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى إنخفاض نسب الإغتصاب والختان وجرائم الشرف بعكس ما هو الحال عليه في العراق.
وهنا تجدر الإشارة إلى الجهود الملحوظة التي يبذلها صنّاع القرار والسياسيين ورجال الشرطة في التصدي لأشكال العنف إن من خلال الحد من تعدد الزوجات، أو حماية النساء ضحايا العنف وغيرها من آليات التدخل أو الوقاية المتبعة من قبل الحكومة. ومع ذلك فإن الحيّز القانوني لا يزال يشوبه بعض الثغرات حيث يتم محاصرة العديد من النساء والفتيات ضحايا العنف في نظم العدالة الجنائية بحيث يواجهن تمييزاً صارخاً وقوانين وسياسات مسيئة.

في هذا الكتيّب

تسعى هذه الكتيّبات إلى تزويد العاملين والعاملات في مجال حقوق النساء في إقليم كردستان بمفاتيح عمل أساسية حول خطوات المدافعة المطلوبة من أجل التأثير في صنّاع القرار. يتضمن الكتيّب التالي نظرة معمّقة على المدافعة ومنطلقاتها واسس العمل بناءً عليها، كما يتضمن آليات ومراحل المدافعة.
وفي هذا الكتيّب الذي يشكل أحد الكتيبّات الأربعة، سوف يركز على تحليل القضاة من حيث كونهم معنيين بشكل أساسي ومباشر في جهود القضاء على العنف ضد النساء. بما في ذلك تفصيل ما يجب القيام به كمدافعين/ات عن حقوق النساء أثناء العمل مع هذه الفئة، بناءً على مراحل وآليات ومنطلقات المدافعة الواردة فيه.

أ. ما هي المدافعة؟

في التعريف البسيط لمبدأ المدافعة، هو العمل على خلق وتغيير السياسات العامّة المتعلّقة بقضية ما. وفي حالة المدافعة لقضايا النساء، فإن المقصود هو العمل على تحسين شروط حياة النساء وأوضاعهن في بلد معيّن. هذا يعني، تطوير القوانين والسياسات المتعلّقة بحياة النساء، إلى جانب وضع قوانين وسياسات جديدة تسمح بإحترام حقوق وكرامة النساء. المدافعة ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي الوسيلة، للوصول إلى واقع أفضل للنساء. هي عمليّة مستمرة، وليست آنية، ولا مجال للاحباط لدى العاملين عليها.
المدافعة لا تتوقف عند حدود تطوير القوانين. بل يسعى العاملون من خلالها على تطوير استجابة المعنيين في تطبيق القوانين، أي السياسيين والقضاة ورجال الشرطة والدين. وفي حالة النساء، فإن العمل يبدأ، من خلال تغيير نظرة المجتمع بشكل عام، والأسرة كوحدة إلى النساء والفتيات منذ الطفولة، وصولاً إلى العمل على تطوير التشريعات وتطبيقها. المقصود هنا، أن العمل يبدأ من محاربة كافة أشكال التمييز ضد الفتيات والنساء، في المنزل لجهة التعليم وتطوير المهارات وخلق الفرص، إلى الختان والزواج المبكر وتأثيراته السلبية على حياة النساء. وصولاً إلى موضوعات العنف تجاه النساء والاغتصاب المنزلي والتحرش الجنسي والتمييز في مكان العمل وفي الحياة السياسيّة وغيرها من أشكال التمييز والعنف ضد النساء، سواءً الجسدي أواللفظي أوالنفسي أوالمادي.

ب. منطلقات عملية المدافعة

انطلاقاً مما ذكر أعلاه، فإن المدافعة في قضايا النساء تنطلق من عدّة نقاط أساسيّة:

أولاً: فهم القضايا التي يتم المدافعة عنها، من جميع جوانبها. يقتضي الفهم معرفة وإلمام بالقوانين والسياسات الموجودة وثغراتها وآليات تطبيقها (وجودها أو عدم وجودها) وهل هي مطبقة أما لا؟ والعوائق أمام تطبيقها؟ كذلك إجراء احصاءات ودراسات عن الحالات التي يجري المدافعة عنها.

ثانياً: المنهجيّة في العمل. أي وضع خطّة واضحة المعالم وتحديد الأولويات فيها واللاعبين الأساسيين فيها.

ثالثاً: الهدوء والعمل بعقلانيّة وليس بطريقة إندفاعية عاطفيّة.

رابعاً: التشبيك وبناء التحالفات عبر بناء علاقة جيدة مع المعنيين بالقضايا التي يتم المدافعة عنها. يبدأ الأمر بالتواصل مع النساء المعنيّات، مروراً بالمنظمات والهيئات الشريكة وصولاً إلى واضعي السياسات ومن يقوم بتطبيقها، بهدف إشراكهم بالتطبيق.

خامساً: رفع الوعي وبناء القدرات للتمكّن من التحوّل من حالة الحياد إلى التحسيس فالشراكة وفي حال فشلت عملية الإشراك، فالعمل بإيجابية على تحديد التحديات وربما اللجوء إلى المواجهة الإيجابية. وهذا الأمر يحتاج إلى بناء علاقة ثقة مع الفئة التي يجري المدافعة عنها ومع الجهة التي يجرى المدافعة معها. علينا أن نعمل بشكل جدي على رفع مستوى الوعي عند النساء ولدى كافة فئات المجتمع بحيث يصبحون حلفاء في آلية المدافعة، لأن التحدي الأكبر الذي نعمل على التصدي له هو التقاليد والعادات المجتمعيّة التي تضع النساء ضمن قوالب جندرية تساهم في وضعهن في مرتبة أدنى.

سادساً: بناء علاقة ثقة وتعاون مع وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، لما لهذه الوسائل من قدرة كبيرة على دعم عمل الأفراد والهيئات التي تقوم بالمدافعة. ولا يجب حصر الإعلام بالوسائل التقليديّة (صحف، إذاعات، محطات تلفزيونيّة، وكالات أنباء) بل بناء هذه العلاقة أيضاً مع المدونين والناشطين عبر وسائل التواصل الالكترونية، كما استخدام هذه الوسائل بأفضل الطرق من أجل ضمان وصول الهدف المراد تحقيقه.

سابعاً: الاستفادة من الخبرات السابقة التي راكمها من سبقنا في هذا العمل، وتحديد الثغرات والأخطاء التي وقعوا فيها. كذلك الاستفادة من خبرات زملائنا الإقليميين والدوليين.

ج. مراحل وآليات المدافعة:

المرحلة الأولى: حدد/ي المشكلة

تبدأ المدافعة بتحديد المشكلة المُراد لعملية المدافعة التصدي لها وحلّها أو المساهمة بحّلها. والمشكلة هنا هي ظاهرة العنف ضد النساء التي باتت تعدّ من أهم المشاكل التي تعصف بالمجتمع العراقي بصفة عامة. وقد تفشّت هذه الظاهرة وبرزت في السنوات الأخيرة كنتيجة للتراكمات الكثيرة للأحداث التي عصفت بالمجتمع العراقي بمختلف اطيافه وطوائفه، ومع تدهور الوضع العام، تدهورت أوضاع النساء من سيء إلى أسوأ كما هو الحال في فترات النزاع وما بعده بالإضافة إلى تدهور البنية التحتية في العراق وما ترتب عن ذلك من تردي الخدمات الأساسية للفرد بما فيها الخدمات الصحية وغيرها وبالذات مع غياب و/أو ضعف القوانين والتشريعات لضمان حقوق النساء في جميع مراحل حياتهن وبالذات أمنهن وحمايتهن من جميع أشكال التمييز والعنف.

المشكلة المُراد التصدي لها: العنف القائم على النوع الإجتماعي والحاجة إلى تعزيز السياسات الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.

إن دوامة العنف المتواصلة تساهم في تفاقم الوضع الخاص بالعنف الذي تعاني منه النساء داخل المجتمع والأسرة وتعززه وتعيد إنتاجه وفق مبررات وظروف جديدة كما تعزز دور المرجعيات الثقافية الموروثة في بناء الصورة النمطية للنساء. وساهمت السياسات السابقة وتعاملها مع النساء في تشويه صورة النساء في المجتمع وتغيير ثقافته نحو التساهل مع العنف الموجه ضد النساء بسبب ضعف وغياب المؤسسات المسؤولة عن حمايتها.

المرحلة الثانية: جهّز/ي نفسك- إعداد الدراسات الكمية والنوعية

الأرقام وحدها تتحدّث. ٤٤,٥٪ من النساء المتزوجات في عمر (١٥-٥٤) في العراق، تعرضن لعنف جسدي أو معنوي من الزوج في الإثني عشر شهراً التي سبقت إعداد مسح عام ٢٠١١ من قبل صندوق الامم المتحدة للسكان.

بالتالي فإن المرحلة الأولى من المدافعة هي إجراء دراسات كافية لواقع النساء في إقليم كردستان. تهدف هذه الدراسات إلى رسم واقع المرأة في هذا الإقليم العراقي. لا تُحصر الدراسات بالشكل الكمي، بل يجب أن نجري دراسات نوعيّة، عن أنواع العنف الممارس ضد النساء، وأثاره ونتائجه، كما تتضمن تحديد التحديات والحاجات الخاصة بهذه الفئة من النساء.

ونهدف من البحث النوعي، تجهيز عدد من الحالات التي يُمكن أن تحدث وقعاً أكبر في التأثير على القضية لدى الإعلام لأن الحالات أكثر تعبيراً وتأثيراً من الكلام النظري.

كما تتضمن هذه الخطوة تحضير الملّف الخاص بالفئة المرّاد العمل معها من أجل إحداث تعديل أو تغيير ما. علينا هنا في هذه الخطوة الرصد والمتابعة والتخطيط وتجهيز الملّفات من كافة جوابنها.

تجهيز الملفّ قبل التوجّه إلى الجسم القضائي

قبل التواصل مع القضاة علينا تحضير ملفنا في هذا المجال. هذا يتطلب القيام بما يلي:

- الإلمام بالنصوص الدستورية والنصوص القانونية والسياسات التطبيقية التي تميّز بحق النساء وتلك التي تنصف النساء لكن الخلل يكمن في التطبيق.
- المعرفة بكيفية تعاطي القضاة مع القضايا التي تصلهم لا سيما عبر رصد الإعلام والملفات القضائية لكيفية تعاطي القضاة مع قضايا العنف ضد النساء في المحاكم وضمن الجسم القضائي. يُدرك القضاة أن مهمتهم الأساسيّة هي خدمة المجتمع والحكم بالعدل وإحقاق الحق والمساوة بين مختلف فئاته، ويهدفون لتخفيف مستوى الجريمة فيه. لذلك، من المفترض انهم مؤيدون للقضايا التي نعمل عليها. والسبب في ذلك هو أن بعض القضاة يلجأون إلى المبادرة الفعلية والعملية لمحاربة الظلم، وإن كان بعضهم يكتفي بالإحتجاج على الظلم دون اللجوء بصورة فعلية إلى مناهضته.
- المعرفة بأبرز الأجهزة القضائية التي يجب التشبيك معها وإستهدافها ضمن جهود المدافعة التي نقوم بها.
- المعرفة ورصد كافة الحالات من النساء اللواتي توجّهن إلى القضاء ولم ينجحن في الوصول إلى العدالة.
- المعرفة ورصد كافة الحالات من النساء اللواتي توجّهن إلى القضاء ونجحن في إقرار حقهن (حضانة، عنف، نفقة، إلخ...)
- المعرفة بأبرز الناشطين/ات الحقوقيين والمحاميين/ات المدافعين عن حقوق الإنسان ووضع لوائح بأسمائهم وبحقل تخصصهم.

تذكّر/ي ما يلي في مرحلة التحضير:

- إجمع/ي ملفاً خاصاً بالمشكلة المراد التطرق لها وحلّها.
- إرصد/ي أشكال العنف الموجّه ضد النساء في العراق، والقيام بالدراسات حول نسب العنف النفسي والعنف الجسدي والإغتصاب والإتجار بالنساء وخطفهن، وقتل النساء بداعي الشرف، فضلاً عن إنتحار النساء وحرق الذات، والزواج المبكر وختان الإناث.
- حدد/ي أماكن حدوث أشكال العنف ضد النساء بين الفضاء المنزلي والفضاء العام سواء في الشارع أو في الأماكن العامة.
- أرصد/ي كيفية تعاطي الفئات المستهدفة في آلية المدافعة (القضاة، رجال الدين، رجال السياسة والشرطة) مع هذه القضايا وما هو تاريخ تعاطيها في ذلك بصورة موثّقة.
- أعد/ي دراسة حالات خاصة بالنساء صاحبات القضية

المرحلة الثالثة: تحديد نقاط التدّخل الأساسية

تتمثل هذه المرحلة بدراسة وتحليل الأرقام والحالات التي خرجت بها هذه الدراسات، ومقارنتها بالقوانين والسياسات العامة الموجودة في إقليم كردستان. الهدف من هذه المرحلة، هو تحديد نقطة الخلل الأساسيّة: هل هي في القوانين الموجودة، أم في آليّات تطبيقها، أم في المستويين معاً. وهذا أمر أساسي لتحديد الخطوات اللاحقة في عمليّة المدافعة. إذ أن تحديد نقطة الخلل الأساسيّة تُمكن المدافعين من التوجه إلى الأشخاص المعنيين الذين يملكون القرار والقدرة على تحسين أوضاع المرأة في إقليم كردستان. كما تتضمن هذه الخطوة تحليل الفئات التي نريد التوجّه لها في سياق عملنا في آلية المدافعة. علينا تحليل الفئات وفهم قدراتها وكيفية الإستفادة منها والبناء عليها في إستراتيجية المدافعة الخاصة بنا.

فهم قدرات القضاة والاستفادة منها:

السلطة الممنوحة للقضاة – سلطة تطبيقية: علينا الانطلاق من واقع ان القضاة ليسوا جهة تقريريّة وتشريعيّة، بل هي جهة تحكم انطلاقاً من القوانين الموجودة مع وجود هامش للاجتهاد. لذلك، لا يجب التوجّه إلى هذه الفئة إلا ضمن (الأدوار التي يمكنهم لعبها في هذا الحيّز. وهذا ما يُمكن القيام به، في حال أتقنا القيام بتجهيز الملف المراد جمعه في المرحلة الأولى وهي إعداد الملف.

القدرة في التأثير بالرأي العام: إذا تبيّن أن هناك نقص في القوانين لا يُمكن تحميل هذا الأمر إلى القضاة. بل يُمكن الاستفادة منهم في الضغط على رجال السياسة (أي الجهات المخولة إقرار القوانين). فالقضاة أصحاب كلمة مسموعة بالنسبة للرأي العام ورجال السياسة ويُمكن لهم يرفعوا مستوى اهتمام الرأي العام بأي قضية في حال أثاروها.

المرجعيات التي يستند إليها القضاة في عملهم: لعل أبرز ما يعنينا عند العلاقة مع القضاة، هو أن هؤلاء يجب أن ينطلقوا في تفكيرهم من إيمانهم بالإعلان العالمي لحقوق الانسان ومن روح الدستور والقوانين النافذة في أي بلد. هذه الحال لأن القضاة، كما تمّت الإشارة السابقة، يُدركون أن مهمتهم الأساسيّة هي خدمة المجتمع والحكم بالعدل وإحقاق الحق والمساوة بين مختلف فئاته، ويهدفون لتخفيف مستوى الجريمة فيه. وإقليم كردستان، يعترف بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقيات الدوليّة، خصوصاً تلك المتعلقة بحقوق النساء مثل اتفاقيّة سيداو. وهذا الاعتراف يُمهّد الطريق أمام القضاة لاتخاذ قرارات جريئة، كونه من المتعارف عليه عالمياً أن الاتفاقيات الدوليّة تعلو القوانين الوضعية، تحديداً في مجال حقوق الانسان.

ولنا في تجارب دول عدّة مثالاً على ذلك، ففي مصر مثلاً، لطالما كان القضاء هو الحامي الأخير للقوانين، والدستور وواجهوا السلطات السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة.

تذكّر/ي ما يلي في مرحلة التحضير:

- التعمق في البحث عن مكونات إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد النساء.
- رصد القوانين والسياسات التي تميّز بصورة صارخة بحق النساء والفتيات.
- البحث عن إلتزامات العراق وحكومة كردستان بالإتفاقيات الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي صادق عليها العراق بما فيها إتفاقية السيداو.
- النظر في السياسات العامة الخاصة بالمؤسسات المعنية بالتشريع أو بتنفيذ التشريعات وتطبيقها.

المرحلة الرابعة: بناء العلاقات الإستراتيجية مع الفئات التالية

الجمهور المستهدف/المعني بالقضية

تتمثل هذه المرحلة ببناء علاقة ثقة مع قاعدة الجمهور المستهدف وفي هذه الحالة النساء صاحبات القضية أو ضحايا العنف الجسدي أو المعنوي أو اللفظي أو القانوني (مثلاً عدم قدرة المرأة على إعطاء الجنسية لأولادها وزوجها يُعدّ عنفاً قانونياً). الهدف من بناء هذه العلاقة، هو تمكين المدافعين من القول أنهم يتحدثون بإسم النساء، وليسوا مجرد ناشطين نخبويين. كما أن بناء هذه العلاقة، يُمكن المدافعين التأثير في الأشخاص المعنويين القادرين على التأثير على واقع النساء عبر نشاطات مطلبية تتم عن طريق حشد النساء والفئات المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقضية. أمّا آليّة الوصول إلى علاقة الثقة هذه، فإنها تبدأ بالشفافيّة، وتحديد واضح لأهداف المدافعة، واعتماد الديمقراطية وسيلة لاتخاذ القرار في شأن الأساليب المفترض انتهاجها. كذلك، يجب أن يكون المدافعون قادرون على تأمين الحماية القانونية والجسدية والمعنوية للنساء اللواتي يلجأن إليهم.

الجهات والمؤسسات التي يمكن التشبيك معها

تتضمن هذه المرحلة التشبيك وبناء التحالفات وهذا يتطلب وجود فريق قانوني، ومراكز إيواء وعلاج نفسي وجسدي. ليس بالضرورة أن يكون كل من يقوم بالمدافعة، مالكاً لجميع هذه الأطر، بل يكفي أن يكون إطار شراكة بين مختلف الأفراد والهيئات الذين يقومون بالمدافعة لتأمين وحدة متكاملة على الأقل. وليس خطأ أن تكون هذه الوحدة منشأة وتدار بالتعاون مع القطاع العام في كردستان أو مع الهيئات الدوليّة، بل إن هذا أفضّل لأنه يؤمّن حماية معنوية ومادية لها. لكن يجب الحرص على السرية الكاملة للنساء اللواتي يلجأن إلى هذه المراكز.

هذا يعني وجوب تشبيك الهيئات والجمعيات والأفراد العاملين في المدافعة مع بعضهم البعض، ومع هيئات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية الإقليميّة والدوليّة بهدف الوصول إلى أفضل طرق للمدافعة.

يجب تركيز العمل هنا مع المحامين والمحاميات والناشطين القانونيين في مجال حقوق النساء، وذلك بالإستناد إلى الخطوة الأولى التي تم القيام بها في تجهيز الملف. يمكن البدء هنا بعقد لقاءات مع هؤلاء الناشطين/ات بحيث يتم تشكيل نوع من تحالف من شأنه الدفع قدماً في القضية المراد تحقيقها وفي تطبيق آلية المدافعة مع الفئة التي نريد التواصل معها، أي القضاة. يجب في هذا السياق تشكيل نوع من شبكة أو تحالف يضم كافة الناشطين/ات في المجتمع المدني المحلّي بحيث تكون الجهود جماعية وتالياً من شأنها التاثير بصورة أكبر في تحقيق هدفنا الذي نريد تحقيقه.

المرحلة الخامسة: حدد/ي هدفك ورسالتك

بعد أن يتم رصد وتحديد المشكلة والقيام برسم الغاية المراد تحقيقها، والتي تتمثل بالقضاء على العنف ضد النساء في إقليم كردستان، فإنه من الضروري تحديد هدفنا بحيث يكون الهدف قابلاً للقياس. ولدى تحديد الهدف نقوم بصياغة الرسالة بحيث تكون قصيرة، وتتضمن طلب محدد، وتحتوي على حجة قوية، وتتضمن الأرقام والدراسات التي تم القيام بجمعها.

تحديد الهدف والرسالة أثناء العمل مع القضاة

يتمثل هدفنا في سعي الجسم القضائي وتحفيزه إلى إنصاف النساء عبر إقرار أو تعديل سياسة القضاء من أجل تحسين أوضاع النساء وضمان وصولهن إلى العدالة.

وتتمثل آلية عملنا من أجل تحقيق هذا الهدف بإشراك القضاة في جهود القضاء على العنف ضد النساء.

تذكّر/ي ما يلي في مرحلة التحضير:

- صياغة الهدف المراد تحقيقه
- صياغة الهدف بحيث يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية محددة
- صياغة الرسالة بحيث تكون ذات وقع قوي ومطلب محدد وتحتوي حجة قوية

المرحلة السادسة: حدد/ي جمهورك

في هذه المرحلة يتم تحديد الفئات التي يُراد العمل معهم كحلفاء محتملين، وفي قضية القضاء على العنف ضد النساء، نجد أن كل من رجال السياسة والدين ورجال الشرطة والقضاة هم من الفئات المعنية بهذه القضية بشكل أو بآخر. وتاليا، فإننا يجب أن ندرس ملياً هؤلاء المعنيين، ومن يمثّلون، وما هي سياستهم في هذا المجال، وما إذا ما سبق وكانت لديهم مواقف ملموسة (سلبية أو إيجابية) عن قضية العنف ضد النساء. يجب أن أعرف أيضاً إلى من يستند هؤلاء في صياغة السياسات الخاصة بهم وما هي مصادر معلوماتهم.

لماذا القضاة؟

لأنهم ببساطة أصحاب دور فعّال في هذا المجال. هم الجهة المفترض بها الحكم بقضايا العنف ضد النساء، وهم الملجأ الأخير للنساء المعنفات. إذ أنهم يحكمون بصحة التحقيقات في حالات الاغتصاب والاعتداء الجسدي على النساء، كما في حالات الأحوال الشخصية كافة. كما يملك القضاة سلطة أعلى من رجال الشرطة في البتّ في هذه الملفات.

إن رجال القضاء في موقع مؤثر جداً، فإذا عارضوا قضايانا، فإنهم قادرون على التأثير السلبي بشكل كبير، إما عبر السلبية في التعاطي معنا كمدافعين/ات عن القضايا أو اللجوء إلى العرقلة والمماطلة وتسويف القضايا المعروضة أمامهم للحكم.

يُضاف إلى ذلك، أن القضاة قادرون على الاجتهاد لصالح النساء إذا لم تكن القوانين حاسمة. مثال على ذلك ما قام به قاضٍ لبناني حكم بإعطاء الجنسية لأولاد مواطنة لبنانية متزوجة من أجنبي، رغم أن القانون لا ينصّ على ذلك. وصحيح أن الدولة اللبنانية استأنفت الحكم وألغي هذا الحكم القضائي بإعطاء الجنسيّة، لكن ما قام به هذا القاضي، استطاع أن يرفع مستوى اهتمام الإعلام والرأي العام لجهة حق اللبنانيّة المتزوجة من أجنبي في إعطاء أولادها وزوجها الجنسيّة.

التحضير للزيارة:

طلب الموعد: بعد الانتهاء من تحضير الملفات من ضمنها ما قمنا بإعداده عن المشكلة وحجمها وتحديد غايتنا وهدفنا يجب طلب موعد من المعنيين في القضاء. ومن المفضّل أن تكون الزيارة الأولى موجّهة لرأس الجسم في إقليم كردستان أي مجلس القضاء.

تشكيل الوفد: بعد تحديد الموعد ومدته، يجب تشكيل الوفد. في الزيارة الأولى يجب أن يضم الوفد رأس الهرم في الهيئة التي طلبت الزيارة، والمعني/ة عن هذا الملف وأحد القانونيين. ثم يجب تقسيم المحاور استناداً لمدة الموعد المحددة.

نصائح أثناء الزيارة: على الوفد أن يتحلى بالثقة خلال النقاش، ويظهر متمكناً من الملف.

- بداية يجب تقديم عرض سريع لواقع النساء من خلال الأرقام والدراسات التي تم القيام بها.
- ثم يتم شرح ما هو مطلوب من القضاة وكيفيّة الحصول عليه. تذكّر/ي دائماً أن المطلب يرتكز بصورة أساسية على الهدف المراد تحقيقه.
- ضرورة الإشارة إلى ما تم القيام بتحضيره ورصده عن كيفية تعاطي الجسم القضائي مع القضايا النسائية في إقليم كردستان.
- ضرورة تأكيد الرغبة على تكرار هذه اللقاءات لبناء علاقة ثقة متبادلة.

- خلال الزيارة يتم تقديم دراسة من عدة صفحات للقضاة عن الذي نريده منهم، وعن الثغرات التي نراها في عمل المحاكم، مع الإشارة بإيجابية إلى كل الأمور الجيدة التي يقوم بها القضاة. ويجب تقديم عرض سريع للآثار السلبية للعنف ضد النساء على الأمن في إقليم كردستان وكيف أن تحسين ظروف النساء يُمكن أن يُساهم بشكل إيجابي في تخفيف نسبة العنف والجريمة في المجتمع وتطوير هذا المجتمع مع ما يُلائم المعاييرَ الدوليّة لحقوق الانسان.

وفي نهاية اللقاء، يجب سؤال الوفد لرئيس مجلس القضاء عن الشكل الذي تراه مناسباً للتنسيق، بحيث يتم تشكيل آليّة تواصل دائمة.

النتائج المحتملة للزيارة طلب الموعد:

في حالة إيجابية مجلس القضاء تجاه قضايا النساء، فإننا نطلب منه التفكير بصورة مشركة عن آليات إجرائية تنفيذية ملموسة من شأنها التسريع في تحسين أوضاع النساء (من مثل إجراء ورشات تدريبية مع القضاة والعاملين في المحاكم ممن هم على علاقة بملفاتنا، أو إصدار مذكرة تفاهم مع بعض المحاكم الشرعية أو الروحية فيما خص تسهيل قضايا النساء فيما خص بقضايا الأحوال الشخصية، إلخ..).

في الوقت عينه، علينا القيام بعمليّة رصد مستمرة لتطوّر عمل القضاء. بحيث نُعد تقارير شهريّة وفصلية وسنويّة. ترفع هذه التقارير بداية إلى مجلس القضاء أو الجهة المخولة التنسيق معنا، ونطالبها باتخاذ الاجراءات المناسبة في حالة الإخلال في تطبيقها.

هكذا، يُمكننا التيقّن من التعاون والإيجابية لدى مجلس القضاء فإذا كانت ردود القيادة إيجابيّة على ما نُقدّمه لها من حالات، وسارعت إلى معالجتها ومحاسبة المقصرين، فهذا يعني أننا أمام علاقة إيجابيّة يُمكن البناء عليها.

في هذه الحالة، علينا الإشادة بتعاون القضاة معنا وتكريمهم إعلامياً وشعبيا مع الحرص على دقة الوضع مع بعض القضاة في بعض الأحيان وضرورة الوعي بالأطر التي تحكم علاقتهم – بوصفهم قضاة – مع المجتمع والإعلام. فضلاً عن ذلك، يجب التنبّه حيال تكريم القضاة من الإنزلاق لمستوى تلميع الصورة، وذلك للإشارة لجميع الجهات المؤثرة بقضايا النساء، أننا نحسن التصرف ونكرم من يتعاون معنا.

أمّا في حالة عدم التجاوب، فهذا يعني أننا أمام إلتزام لفظي لا أكثر. ماذا نعمل إذاً؟

القضاء ليس جسماً يسهل الضغط عليه. علينا احترام قراراته والتواصل مع مختلف مكوناته، أي التواصل مع كلّ قاضٍ على حدى. المواجهة ليست خياراً سليماً مع القضاء، بل الواجب هو التواصل معهم، وأن نتعاون معَ فريق قانوني ماهر يخوض المعركة القانونيّة بشكل دقيق.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن علاقتنا لا يجب أن تكون محصورة بقيادة مجلس القضاء وأعضائه، وإن كانت الأولويّة بناء العلاقة معهم. الأفضل هو التواصل مع كلّ قاضٍ على حدى وإشراكهم في النقاش القانوني حول الأحكام التي يُصدرها قضاة آخرين. كذلك يُمكن استشراتهم في كل ملفاتنا القانونيّة.

إحرص/ي على:

- جمع المعلومات الأساسيّة والضروريّة عن وضع النساء وعن القضاء وعلاقتهم بهذا الملف.
- تحديد ما الذي نريده من القضاة وما الذي يمكنهم القيام به
- تحديد ما هي الأخطاء التي قد يقع بها القضاة أو العاملين في المحاكم (تأجيل المحاكمات والمماطلة في إصدار الأحكام).
- بناء علاقة استراتيجيّة مع قيادات مجلس القضاء ومختلف القضاة.
- تحديد المعارضين لقضيتك من داخل الجسم القضائي
- حماية النساء اللواتي يلجأن إلينا.
- تحويّل المعارضين إلى محايدين والمحايدين إلى مؤيدين.
- إشراك القضاة في نقض أحكام قضاة آخرين قد تكون ظالمة عبر تشكيل شبكة من القضاة المؤيّدين للمطلب
- بناء علاقة ممتازة مع مختلف وسائل الاعلام والإستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي.

تجنّب/ي

- الإتهام من دون دليل.
- تجاهل أي معلومة قد تصل.
- السماح لأي شيء أو أحد بإشغالك عن قضيتك الأساسيّة بقضايا جانبيّة، بحيث نضع نصب أعيننا المشكلة الأساسية التي نريد التطرق لها والهدف المراد تحقيقه
- الإستخفاف بالتأثير السلبي الذي يُمكن أن يُخلّفه العداء مع الجسم القضائي.
- التخلي عن أي امرأة لأي سبب.
- عزل نفسك عن قضايا مجتمعك.
- إهمال رصد عمل القضاة والمحاكم حتى لو كانت العلاقة ممتازة مع القيادة.
- التوجّه إلى وسائل الإعلام منذ اللحظة الأولى.
- السماح للقضاة باستعمالك لتلميع صورتهم.
- نسيان الهدف الأساسي وهو القضاء على العنف بغية تحسين أوضاع النساء.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمةأسودا ومنظمة أوكسفام ومؤسسة أبعاد
تحت رخص المشاع الإبداعي ٢٠١٣

OXFAM

مركز الموارد للمساواة بين الجنسين
Resource Center For Gender Equality
abaad
أبعاد